



Distr.
GENERAL

A/37/217
4 May 1982

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ١٢٧ من القائمة الأولية*

تقرير اللجنة الخاصة الممنية بميثاق الأمم
المتحدة ويتميز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ وموجهة الى الأمين
العالم من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة

أشرت في رسالتي الى رئيس الجمعية العامة المؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٢ (د إ ط - ١٨/٧) الى المخالفات التي اكتنفت "استئناف" الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، بعد أن أجلت "مؤقتا" في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ . وذكرت ، أيضا ، في تلك الرسالة ، ان تلك المخالفات زادت في عدم الصحة الأساسي الذي اكتنفت الدورة الاستثنائية الطارئة المذكورة منذ بدايتها ، حسبما بينت في رسالتي المؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ والموجهة الى الأمين العام (A/35/344) .

وان التجاهل التام لشروط الميثاق وللنظام الداخلي للجمعية العامة وللإقامة الأساسية والمنطق البسيط أصبح من المظاهر المميزة لسلوك القوى المعادية لاسرائيل التي تستغل الجمعية العامة بغية ملاءمة أهواء أعداء اسرائيل . واتضح هذا أيضا في طريقة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة للجمعية في وقت سابق من هذه السنة ، كما أوضحت في رسالتي اليكم المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ (د إ ط - ٤/٩) .

وأرفق ، طيه ، نسختين من رسالتي الواردتين في الوثيقتين د إ ط ٤/٩ و د إ ط - ١٨/٧ ، وأشرف بطلب تعميم رسالتي هذه ومرفقيها الأول والثاني ، بوصفهم وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ١٢٧ من القائمة الأولية .

(توقيع) يهودا ز. بلوم

السفير

الممثل الدائم لاسرائيل

لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة

بالإشارة الى القرار ٥٠٠ (١٩٨٢) الذي اعتمده اليوم مجلس الأمن ، يشرفني أن أذكر

ما يلي :

في يوم ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ جرى تعليق الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، ومن المقرر استئنافها في موعد أو مواعيد تعلم فيما بعد . وهكذا فان الدورة العادية السادسة والثلاثين للجمعية العامة لا تزال مستمرة ولم تنه أعمالها .

وفي ظل هذه الظروف لا يوجد أساس لمعقد دورة استثنائية - ولا لمعقد دورة استثنائية طارئة - طالما لم تنه الدورة العادية أعمالها . وكما كان قد صرح رئيس الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى للجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٦ ، فان تداخل دورة استثنائية طارئة مع دورة عادية

" . . . يتنافى مع النصوص المتعلقة بدعوة الجمعية العامة الى عقد دورات استثنائية طارئة ، ذلك أن السبب الوحيد لمعقد مثل هذه الدورات هو عدم انعقاد الجمعية العامة في دورتها العادية آنذاك . هذا وان من المؤكد أن واضعي النظام الداخلي لم يقصدوا عند اعدادهم النصوص المتعلقة بالاجتماعات الطارئة أن تعقد هذه الاجتماعات عندما تكون الجمعية العامة عاقدة دورتها العادية ، وبالتالي قادرة ككل القدرة على معالجة المسائل المعروضة عليها . " (١)

وقد استند أيضا الى هذا الرأي في الفقرة ١٨ من الفتوى القانونية للأمانة العامة للأمم المتحدة ، المؤرخة في ٢٥ آب /أغسطس ١٩٦٧ والمنشورة في " الكتاب السنوي القانوني للأمم المتحدة لسنة ١٩٦٧ " ، ص ٣٢١ ، حيث جاء أن :

" . . . عقد دورتين في وقت واحد يتعارض والفرض الأساسي من الدورات الاستثنائية الطارئة بوصفها وسيلة للتعجيل بمعقد الجمعية العامة عندما لا تكون منقذة فعلا . "

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الطارئة الأولى ، الجلسات

ان عدم ملاءمة عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة في هذا الوقت ، حسبما قرره مجلس الأمن في قراره ٥٠٠ (١٩٨٢) ، أمر يؤكد أن البند الذي ستتناوله الدورة الاستثنائية الطارئة مدرج في جدول أعمال الدورة العادية السادسة والثلاثين للجمعية العامة . بل لقد اتخذت الجمعية العامة قرارا بهذا الشأن (وان يكن ذلك خروجاً على ما جاء بالفقرة ١ من المادة ١٢ من الميثاق - انظر بياني بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ (A/36/PV.103 ، ص ١١١)) ورد ذكره أيضا في ديباجة مشروع القرار الأردني (S/14832/Rev.1) الذي فشلت محاولة اعتماده في مجلس الأمن في جلسته ٢٣٢٩ المعقودة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ .

(توقيع) يهودا زه بلوم

السفير

الممثل الدائم لإسرائيل

لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة

أشرت في رسالتي الى الأمين العام المؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (A/35/344)، الى أن عقد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة يمثل في ذاته انتهاكا للشروط التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ٣٧٧ ألف (د - هـ) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ والممنون "الاتحاد من أجل السلم"، وإن عقدها هو بالتالي سخرية تامة من الأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للجمعية. وأشرت أيضا الى أن أية قرارات تتخذها دورة للجمعية العامة غير شرعية في ذاتها تكون هي نفسها، نتيجة لذلك، غير شرعية وفاسدة من أساسها.

إن الافتقار الى الصحة الذي يكتف بالدورة الاستثنائية الطارئة السابعة منذ بدايتها تماما، وافتقار مداولاتها واجراءاتها الى الشرعية، قد ازداد سوءا على سوء هـذا الأسبوع بـ "استئناف" الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢ بعد أن أجلت "مؤقتا" في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ (القرار د إ ط - ٢/٧، الفقرة ١٤). فالتأجيل "المؤقت" يجب أن يكون بالتأكيد مؤقتا ولا يمكن تفسيره بأنه يمتد الى ما لا نهاية ليتواءم وأهواء بعض الدول التي تستبد بالميثاق والنظام الداخلي للجمعية العامة وأصول اللياقة والمنطق البسيط.

وكما أشرت في بياني أمام الجمعية العامة يوم ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢، إن "استئناف" الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة الآن "بعد ٢١ شهرا" من تعليقها "مؤقتا"، وما يجري حاليا من بحث حالة طارئة مفتعلة أصلا ليس فقط اساءة تامة لاستعمال الاجراء الطارئ الذي توخاه قرار "الاتحاد من أجل السلم" والنظام الداخلي للجمعية العامة؛ بل يشكل أيضا مرحلة أخرى جديدة في الانحراف المستمر بهذه المنظمة من جانب مجموعة من البلدان مهوسسة مراعية عديمة المبدأ تخلت عن آخر ذرة من الحياء في تركيزها المرضي على بلدي وشعبي" (A/ES-7/FV.12، ص ٥١ من النص الانكليزي).

(توقيع) يهودا ز. بلوم

السفير

الممثل الدائم لاسرائيل

لدى الأمم المتحدة